ظاهرة تجريف الأراضي الزراعية.. تهدّد بكارثة بيئيّة خطيرة

□ السماوة / نواف المشعلاوي

شهد القطاع الزراعي تراجعا ملحوظا في السنوات الاخيرة في محافظة المثنى لعدة اسباب من اهمها قلة الدعم الحكومي لاصحاب الاراضي او التوسع العمراني الذي تجاوز حدود الاراضي الزراعية لتتحول البقع الخضراء بعد تجريفها الى دور سكنية و مخازن او معامل ، و الى استثمارات اخرى تحت مرأى الجهات المعنية ، حيث ينذر هذا التجريف للاشجار والنخيل بكارثة بيئية غير مسبوقة في حين تقوم الحكومات المحلية بتشجير الشوارع ومد احزمة خضراء حول المدن دون وضع حلول لازمة من شانها ايقاف هذا التجريف ، بل وان فرضية وجود البساتين والاراضي الزراعية ستنعدم خلال السنوات القليلة القادمة بعد زحف الكتل الاسمنتية اليها .

رئيس لجنة الزراعة في محافظة المثنى حسين منيصب قال : هناك عدة قوانين شرعت لصالح المزارع والمحافظة على الارض الزراعية الا ان هذه القوانين غير مكتملة ولا تصب في مصلحة الفلاح او الحفاظ على هذه الارض من التجريف فاغلب الاعمال التي يقوم بها الفلاح هي تجريف واضافة شتلات وهي ضمن اختصاصه الا ان ازالة الشتلات وتشييد مشاريع اخرى فهذا مخالف لمسمى البستنة وتغيير صنف الارض (البستان) الى عرصة او دار سكن هو من اختصاص البلديات، ونحن كحكومة محلية لايمكن ان نتخذ قرارا منفردا بعيدا عن الحكومة المركزية لانها مصدر القرارات ونحن جهة رقابية ففي حال تم توجيه عقوبات ضد اصحاب البساتين سنكون جهة رقابية على تنفيذه ، نحن لا ننكر ان هناك تقصيرا واضحا من قبل الحكومة في القطاع الزراعي خصوصا واننا نلاحظ ان هناك توجها ملحوظا من قبل اصحاب البساتين وانخراطهم بمهن اخرى بعيدا عن ارضهم الزراعية.

عدي راضي (مهندس زراعي) قال : مسألة التجريف حقيقة تؤكدها البساتين المجرفة في قلب مدينة السماوة بعد أن أصبحت غابات متحركة من الأسمنت تزحف بضراوة نحو المساحات الخضراء والتي تعتبر الرئة التي تتنفس منها المدينة ففي كل صباح يبدأ العشرات من العمال بدق القوالب الخرسانية في قلب هذه المساحات للتحول الى احياء سكنية، لتنحسر المساحات الخضراء أمام الزحف الأسمنتي ، فنحن كزراعيين او اختصاصيين نلاحظ ان هذه الثروات التي تهدر الدولة مقابلها ملايين الدولارات في تشجير شوارع المدينة او عمل مساحات خضراء او متنزهات تتحول الى دور سكنية من خلال بيع اصحاب هذه البساتين قطعا سكنية دون رادع ، نحن لا ننسى ان بعض البساتين مساحاتها قليلة تتفاوت من ١ الى ٥ دونم فهي قطعا مساحات قليلة قد لا تعود بالنفع على اصحابها ماديا الا ان ذلك لايجيز ان تتحول الى مساحات خرسانية وبالتالي على الحكومة المركزية او المحلية التدخل من اجل دعم اصحاب هذه البساتين والحد من تجريفها او استعمالها الى مشاريع استثمارية اخرى . الفلاح سوادي خضير (٥٠ سنة) قال : في السابق كانت الاراضي الزراعية تعود بمدخولات مادية تساعدنا على الاستمرار في عملنا كمزارعين وذلك لحاجتنا المادية او الحالة العامة التي كان يعيشها الفرد من خلال حاجته للمحاصيل التي نقوم بزراعتها وتسويقها على عكس ما معمول به حاليا كفتح منافذ استيراد الخضر من الدول المجاورة وباسعار تقل عن اسعارنا بكثير او حتى اقل الا ان طلب المواطن للمستورد اصبح هاجسا لديه وبالتالي قمنا بالابتعاد عن العمل في الاراضي الزراعية وتوجه العديد منا الى الوظائف الحكومية مما ادى الى تلف هذه البساتين التي اضطر اصحابها الى بيعها على شكل قطع أراض سكنية لتدر عليهم مبلغا جيدا من المال بدلا من أن تكون ارضا سبخة عبئا على اصحابها .

احمد فليح (محاسب) قال : انا لا انكر انني من رحم هذه الارض ووالدي عمل فلاحا طيلة حياته الا انني لدي طموحي، وعملي في المجال الزراعي لا يلبي احتياجي او مواكبة المدنية التي اعيشها خصوصا وان الارض التي املكها وسط المدينة ومساحتها لا تتجاوز الـ(٥) دونم فهي ارض (محيرة) أي انها لايمكن ان تكون مشروعا زراعيا قد يدر ربحا ماديا على عكس ما توفره لي الوظيفة الحكومية والتي وفرت في كل شهر راتبا يفوق ما تقدمه الارض الزراعية في سنة، وبالتالي على الحكومة ان تضع حلولا من اجل الترغيب في هذا العمل وطرح وسائل وحلولا زراعية من شأنها ان تكون حافزا للفلاح العراقي للعمل في الارض الزراعية كما عليها ان تسن ايضا قوانين صارمة بحق كل من يحاول تجريف الاراضي الزراعية.

مختصّون في البصرة يدعون إلى حماية المنتج المحلّي

□ البصرة /متابعة المدى

أكد مختصون عراقيون في محافظة البصرة على أهمية حماية المنتج المحلي والمستهلك على حد سواء وسط انتشار بعض الظواهر التي تهدد الاقتصاد العراقي ولاسيما الإغراق السلعي والغش الصناعي.

ويعزو مختصون تراجع النشاط التحويلي والاستخراجي في القطاعين العام والخاص إلى انخفاض الإنتاج بسبب الظروف الأمنية وإغراق الأسواق المحلية بالمنتجات الرخيصة المستوردة وغياب القوانين المنظمة للعمل الصناعي، فضلا عن انخفاض التيار الكهربائي والغاز للمصانع إلى حدوده الدنيا.

وتعرضت المنشآت الإنتاجية العائدة للقطاع العام لأعمال تدمير وسلب، إضافة إلى تقادم الآلات والأجهزة في الشركات الصناعية، وارتفاع عدد العاملين عما كان عليه قبل عام ٢٠٠٣.

وقال رجل الأعمال حميد علي بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان "السوق العراقية أصبحت مغرقة بالسلع الرخيصة والتي تلاقي بطبيعة الحال رواجا وطلبا من قبل أغلب المواطنين".

وأضاف ان "السلع الصينية تتصدر قائمة البضائع المستوردة بسبب رخصها وسهولة استيرادها. فالتاجر العراقي لا يحبذ عملية الاستيراد من أوروبا أو اليابان بسبب ارتفاع الأسعار وتكاليف النقل الباهظة".

واوضح ان "البضائع الصينية ليست سيئة ولكن التاجر العراقي هو من يبحث عن أرخص البضائع بعيدا عن مواصفات الجودة، خصوصا إذا ما علمنا ان دولا كبرى مثل أميركا تستورد بضائعها من الصين".

بدوره، يقول رئيس اتحاد الصناعات العراقية في البصرة ماجد رشك عبد الله لـ (آكانيوز) ان "ظاهرة دخول السلع الرخيصة إلى العراق بدأت خلال فترة الحاكم المدني في العراق بول بريمر بعد ان فتح أبواب الحدود على مصراعيها أمام البضائع العشوائية، الأمر الذي انعكس سلبا على المعامل والمصانع المحلية والحكومية".

وأضاف ان "هذا التوجه تسبب بعدد من السلبيات أبرزها توقف الإنتاج العراقي بشكل كامل وخصوصا في محافظة البصرة وهجرة اصحاب الخبرة والأموال للعمل في سوريا والأردن ودبي وإيران وتركيا".

وتابع عبد الله يقول إن "هذا التراجع أدى إلى إغلاق العديد من المصانع الإنتاجية أو تحويلها إلى مخازن مخصصة للبضائع المستوردة وإيجاد ساحة واسعة من العاطلين عن العمل، وهجرة أعداد كبيرة من الصناعيين والكوادر الوسطى إلى دول الجوار حاملين معهم التجربة الصناعية الغنية".

وشدد على أن "جميع هذه العوامل مجتمعة ساهمت بإرباك السوق الصناعي وبالتالي انسحب هذا التراجع على المهن والحرف مثل النجارة والحدادة والخياطة وغيرها"، مشيرا إلى ان "هذه التداعيات تتطلب حلولا ناجعة أبرزها وضع إستراتيجية كاملة لدعم الصناعة العراقية، وحماية المنتج والمستهلك العراقي على حد سواء، بالإضافة إلى إخضاع البضائع إلى النظام الجمركي وعلى جميع الدول بدون استثناء".

من جانبه، قال رئيس هيئة استثمار البصرة خلف البدران لـ (آكانيوز) ان "حماية المنتج الوطني وحماية المستهلك العراقي موضوعان مشتركان ولا يحتملان التهاون أو التأجيل باعتبارهما موضوعا مصيريا يتعلق بحاضر ومستقبل العراق الاقتصادي".

وأضاف انه "لابد للعراق ان يعمل وفق قانون ينظم حماية المنتجات العراقية انسجاما مع المتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العراقي من خلال فتح الأسواق العراقية أمام التجارة العالمية لغرض إنشاء صناعة وطنية مميزة".

الموارد المائيّة تفتتح معملا متطوّرا لإنتاج الأنابيب

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الموارد المائية، أمس الأحد، عن افتتاح معمل حديث ومتطور للأنابيب البلاستيكية المفلترة المستخدمة في تنفيذ المبازل الحقلية، مشيرة إلى أن المعمل سيساهم في تنفيذ مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية في عموم العراق وانخفاض كلفة الأنابيب مقارنة بالمستوردة .

وقالت الوزارة في بيان صدر أمس وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه إن "مستشار وزارة الموارد المائية محمد ضاري الشبلي افتتح معمل إنتاج الأنابيب البلاستيكية المفلترة التابع للهيئة العامة لصيانة مشاريع الري والبزل"، مبينة أن "المعمل عبارة عن خط إنتاجي متكامل يتضمن إنتاج أنابيب بلاستيكية مثقبة ومغلفة بفلتر نسيجي وحسب المواصفات العالمية". وأضافت وزارة الموارد المائية أن "المعمل مجهز بالأجهزة الخاصة بالسيطرة النوعية للأنابيب والفلاتر كافة ومزود بمنظومة الصيانة عن بعد عبر الانترنيت، مشيرة إلى أن "المعمل هو أحد الأساليب والتقنيات الحديثة والمتطورة التي استخدمتها الوزارة من اجل الاستمرار وبالشكل الأمثل في صيانة واستكمال تنفيذ مشاريع الاستصلاح للأراضي الزراعية وكذلك استخدامها في تنفيذ المبازل الحقلية لعموم العراق". من جانبه قال مدير مصنع إنتاج الأنابيب البلاستيكية المفلترة علي راضي خلال البيان، إن "الطاقة الإنتاجية للمصنع تبلغ من ٦٠٠ الى ١٠٠٠ متر طولا من الأنابيب في الساعة الواحدة"، لافتا إلى أن "إنتاج هذه الأنابيب محليا سيؤدي إلى انخفاض كبير في كلفة الأنابيب مقارنة بالمستوردة مما ينعكس ايجابيا على كلف التنفيذ وضمان الجودة". يذكر أن الحكومة العراقية أطلقت، في آب من العام ٢٠٠٨، مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي في البلاد، وحددت سقفاً زمنياً مدته عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية. وتشمل المبادرة دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق.

البيئة تحذّر من الصيد الجائر للطيور وخاصّة المحجّلة

□ واسط / السومرية نيوز

حذرت وزارة البيئة العراقية، أمس الأحد، من عمليات الصيد الجائر للأسماك والطيور بأنواعها لاسيما الطيور المُعلمة والمُحجلة لاستخدامها في الأغراض العلمية، مبينة أن العراق يقع على أفضل خطين لاستقبال الطيور المهاجرة من شتى بقاع العالم، فيما أكدت سعيها للعمل على ضم العراق إلى اتفاقية رامسار لحماية المواقع الطبيعية.

وقال مدير قسم الأهوار والأراضي الرطبة في وزارة البيئة حسين الاسدي في حديث لـ" السومرية نيوز"، إن "وزارة البيئة وجهت مديرياتها في المحافظات كافة بمراقبة ومنع عمليات الصيد الجائر للأسماك والطيور على مختلف أنواعها سواء كانت محلية أم طيوراً مهاجرة تأتي إلى العراق ضمن مواسم الهجرة السنوية".

وأضاف الاسدي أن "أية عمليات للصيد تعد محظورة بالنسبة للطيور التي تأتي مهاجرة من شتى بقاع العام وبالذات الطيور المُعلمة والمُحجلة كونها تستخدم للأغراض العلمية وتعد من الثروات العالمية المهمة والمفيدة لجميع البلدان"، مشيراً إلى أن "العراق يقع على خط الهجرة الدولية للطيور ويمتلك خطين للهجرة لأغلب أنواع الطيور الأمر الذي يتطلب مراقبة المناطق التي تلجأ إليها ومنع عمليات صيدها بجميع الوسائل".

وتابع الاسدي أن " الجهات الحكومية المختصة تسعى لانضمام العراق إلى اتفاقية رامسار لحماية المواقع الطبيعية كون العراق يمتلك أكثر من ٢٧ موقعاً طبيعيا لانتشار مختلف أنواع الطيور"، لافتا الى أن "هناك دولاً لا تمتلك مثل هذا العدد الكافي من تلك المواقع لكنها منضوية ضمن تلك الاتفاقية التي تلزم الدول طوعياً وأخلاقيا بحماية الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الأراضي الرطبة".

وأشار الاسدي إلى أن "الوزارة وضعت برنامجاً لتثقيف الصيادين وسكان المناطق التي تنتشر فيها الاهوار والبحيرات حول أساليب الصيد الصحيحة وعدم اللجوء إلى الأساليب الجائرة سواء للأسماك أو للطيور مع التأكيد لهم على عدم صيد الطيور المُحجلة كونها مصنفة ضمن البرامجيات البحثية الخاصة بالطيور للدول التي أتت منها".

من جانبه قال أحد الصيادين في بحيرة الدلمج في مدينة الكوت يدعى جبار راضي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "هناك ميثاقا وقعه الصيادون مع مستثمر البحيرة يقضي بالالتزام التام بتعليمات الصيد التي تحددها الجهات الحكومية العراقية ومن أهمها عدم اللجوء إلى أساليب الصيد الجائر للأسماك والطيور بمختلف أنواعها".

وأوضح راضي أن "ما يجري في البحيرة هو عمليات صيد طبيعية وهناك التزام مهني وأخلاقي بعدم صيد أي طائر غريب أو فريد من نوعه مهما كلف الأمر".

من جهته وصف سعيد يحيى صياد آخر في حديث لـ"السومرية نيوز"، الإرشادات التي تقوم بها دائرة البيئة بتوجيه الصيادين وحثهم على عدم اللجوء إلى الصيد الجائر بـ"المفيدة جداً" وأسهمت بشكل كبير في الحد من هذه الظاهرة التي حاول البعض من الدخلاء على مهنة الصيد ممارستها قبل أن يتم إبعادهم من البحيرة التي تكثر فيها المئات من أنواع الطيور الفريدة الى جانب الأسماك".

وكان رئيس جمعية الصيد بالصقور في واسط، مهدي حمد قد ذكر في حديث سابق للسومرية نيوز في الحادي عشر من الشهر الحالي أن أحد أعضاء الجمعية تمكن من اصطياد صقر فريد من صنف الشاهين البحري وبيعه بمبلغ ١٦ مليون دينار لأحد الأشخاص المهتمين بالصقور.

ووقعت اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة في الثاني من شباط عام ١٩٧١ وتضم أكثر من ١٥٨ دولة، للالتزام طوعياً وأخلاقيا بحماية الموارد الطبيعية التي تتمتع بها الأراضي الرطبة وكذلك العمل على الارتقاء بالبرامج التي من شأنها أن تحافظ على تلك الأراضي.

ويعد العراق من البلدان التي تحتوي على الكثير من الأراضي الرطبة والتي أهمها الاهوار والمستنقعات في مناطق الجنوب إضافة إلى مناطق أخرى تصنف ضمن المناطق الرطبة وتعد مصدراً مهما للموارد الطبيعية لاسيما الأسماك والطيور ، غير أن الكثير من تلك المواقع تشترك بها عدد من بلدان الجوار لذا فإن دعوة العراق دول العالم وبالأخص الدول الأعضاء في اتفاقية رامسار يمكنه من الحفاظ على ثرواته الطبيعية التي عمل النظام السابق على تدميرها من خلال عمليات التجفيف التي قام بها في مناطق الاهوار والتي أسهمت في تهجير غالبية سكان مناطق الاهوار ما نتج عنه فقدان هذه المناطق لهويتها المعروفة.

الكهرباء تبرم عقداً مع شركة الستوم الفرنسيّة لبناء محطّة المنصوريّة الغازيّة

□ بغداد / المدى

بحضور وزير الكهرباء المهندس كريم عفتان الجميلي، والقائم بأعمال السفارة الفرنسية وكيل سفير فرنسا (الاين بيكلير)، ومدير شركة الستوم الفرنسية (باتريك كرون)، ووكيل الوزارة لشؤون المشاريع المهندس سلام قزاز، و وكيل الوزارة لشؤون التوزيع المهندس عامر الدوري، و مستشار الوزارة المهندس عادل حميد، وعدد من المدراء العامين ، ابرمت وزارة الكهرباء أمس الأحد ، عقدا مع شركة الستوم الفرنسية، لبناء محطة المنصورية الغازية في محافظة ديالى. اعلن ذلك المتحدث الرسمي باسم وزارة الكهرباء ومدير مكتبها الإعلامي مصعب المدرس ، موضحاً، أن العقد هو لبناء محطة المنصورية التي تتكون من اربع وحدات، قدرة الوحدة الواحدة (١٨٢) ميكاواط، تعمل بوقود الغاز، وبطاقة اجمالية كلية تبلغ (٧٢٨) ميكاواط، اما قيمة العقد فهي (٥٣٩) مليونا و(٤٩٣) الف دولار، وبمدة تنفيذ قدرها (١٨) شهرا، وهذا المشروع تصميمه وتجهيزه بالكامل لشركة الستوم وهو عقد من نوع المفتاح الجاهز. وبين المدرس ان هذا العقد من بين سلسلة العقود التي توقعها الوزارة ضمن خطتها لبناء وتطوير محطاتها بغية الارتقاء بواقع المنظومة الكهربائية. وابدى وزير الكهرباء ارتياحه لتوقيع هذا العقد مع الشركة الفرنسية، قائلا (ها قد أوقد مصباح آخر لينير لنا في الظلمة ليكون مصباحا يضيء العراق)، متمنيا ان تحافظ الشركة العريقة بتاريخها على سمعتها بانجاز هذا المشروع بالوقت المحدد وفق المواصفات المطلوبة في الاتفاقية المبرمة، وأضاف، اننا نأمل ان يكتمل برنامج المشروع بمتطلباته كافة من ناحية الزمن والنوعية والمعدات وكذلك الدقة في الإنتاج، كما ابدى مدير شركة الستوم باتريك كرون سروره بتوقيع هذا العقد في بغداد رغم قصر مدة التنفيذ للمشروع اي قبل صيف (٢٠١٣). وأفاد المدرس ان هذا العقد هو جزء من المشاريع العملاقة التي تنفذها الوزارة والتي سوف تدخل الخدمة قريبا. وأشار المدرس، ان وحدات المحطة ملك وزارة الكهرباء تم تجهيزها من قبل شركة سمنز الألمانية بموجب عقد تم ابرامه نهاية عام ٢٠٠٨. يذكر ان شركة الستوم الفرنسية قامت بتنفيذ مشاريع عديدة لصالح وزارة الكهرباء من بينها عدة مشاريع لنقل الطاقة الكهربائية وكذلك بناء محطة النجف الغازية عام ١٩٧٥، وإعادة تأهيل المحطة ذاتها.